

آراء النحو الاجتهاديّة عند تقيّ الدين
النيليّ (ق ٧هـ) في شرحه التحفة الشافية
والصفوة الصفيّة

أ.د. صالح كاظم عجيل

جامعة بابل /كلية الآداب

محمد كاظم عبيد

*Jurisprudential Grammar Opinions According
to Taqi Al-Din Al-Nili in his Commentary
AL-Tuhfa Al-Shafia and AL-Safwa Al-Safiya*

*Prof. Dr. Salih Kadhim Ajil
University of Babylon/College of Arts
Mohammed Kadhim Obeid*

المُلخَص

يتناول هذا البحث الآراء الاجتهاديّة عند تقيّ الدين النيليّ في شرحه التحفة الشافية والصفوة الصفيّة، دراسة موازنة، وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الآراء الاجتهاديّة النحويّة لتقيّ الدين النيليّ في شرحه، وموازنتها مع آراء النحويّين القدامى منهم والمحدثين، وتبيّن لنا بعد ذلك أنّ النيليّ لديه آراء نحويّة جديدة قد انفرد بها عن سائر النحويّين، فهو ليس مقلدًا لسابقه، بل كان ذا شخصيّة حذقة، يؤيّد ويخالف ويناقش المسائل النحويّة بموضوعيّة، وهذا ما سيّتضح في عرضنا للمسائل المختارة من التحفة الشافية، والصفوة الصفيّة.

الكلمات المفتاحيّة: آراء، النحو، الاجتهاد، النيليّ، التحفة، الصفوة.

Abstract

This research examines the analytical and independent opinions (Al-Ara' Al-Ijtihadiyya) of Taqi Al-Din Al-Nili as presented in his two commentaries, Al-Tuhfa al-Shafiya and Al-Safwa Al-Safiyya, through a comparative study. By its nature, this study aims to identify al-Nili's specific grammatical insights and compare them with the views of both classical and contemporary grammarians.

The findings reveal that Al-Nili possessed original grammatical views that distinguished him from other scholars. Far from being a mere follower of his predecessors, he demonstrated a sharp and discerning scholarly personality, supporting, opposing, and debating grammatical issues with objectivity. This intellectual independence becomes evident through the presentation of selected issues from Al-Tuhfa Al-Shafiya and Al-Safwa Al-Safiyya.

Keywords: Opinions, Grammar, Independent Judgments (Ijtihadiyya), Al-Nili, Al-Tuhfa, Al-Safwa.

المقدمة

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون، ولا يحصي نعماءه العادون، ولا يؤدّي حقه المجتهدون، الذي لا يدركه بعد الهمم، ولا يناله غوص الفطن، الذي ليس لصفته حدٌ محدودٌ، ولا نعتٌ موجودٌ، ولا وقتٌ معدودٌ، ولا أجلٌ ممدودٌ. والصلاة والسلام على خير خلقه محمد بن عبد الله سيّد المرسلين، وخاتم النبيين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

من المعروف أن الدراسات النحويّة قد اتخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة، فمنها ما تسلك طريق التحقيق للمخطوطات، ومنها ما تدرس بعض القضايا النحويّة والصرفيّة في بعض الكتب، ومنها ما تناول القراءات القرآنيّة وتوجّهها نحوياً وصرفيّاً، ومنها ما تقتصر على دراسة شخصيّة من الشخصيات؛ للوقوف على توجهاتها النحويّة، وميادين تفكيرها، ومن هذا النوع كانت هذه الدراسة التي تناولت شخصيّة النبي، تلك الشخصيّة النحويّة الفدّة، التي كان لها الأثر البارز في الدراسات النحويّة، فتقّي الدين النبي لم يكن متابعاً أو مختاراً لآراء النحاة وأقوالهم فحسب، بل مكّنته ثقافته الواسعة أن يقف من الآراء النحويّة موقف العالم الثبت؛ لاعطاء بعض آرائه نوعاً من الجدّيّة والتفرد، منطلقاً من شخصيّة العلميّة وعقليّة المتوقّدة التي فرضت رأيه بين الآراء، ومن المعروف أن النحوي الذي يسلك مثل هذا الطريق لا بدّ أن يمتلك أدوات تمكّنه وتؤهّله من الاجتهاد والاستنباط، وكان النبي قد حظي بذلك.

آراء النحو الاجتهادية عند تقيّ الدّيم النّيليّ (ق٧هـ) في
شرحيه التحفة الشافية والصفوة الصفيّة

وقد سلكتُ في هذا البحث الوصف والتحليل، ومن ثمّ قسّمته على مقدّمة،
وعرض لبعض الآراء الاجتهادية للنيليّ في شرحيه، وخاتمة حوت أهمّ النتائج.
وتتجلّى آراء النيليّ الاجتهادية فيما يأتي:



أولاً: التاء المتصلة بـ(يا أبتِ)، و(يا أمتِ)، وعلّة اتّصالها

حظيت دراسة التاء المتصلة في كلمتي (أب، وأم) بأهميّة بالغة من لدن النحويين واللغويين، فتعددت آراؤهم فيها حتى عدت من المواضيع المشكّلة.

قال النيّلي: «(يا أبتِ)، و(يا أمتِ)، فالتاء عوض من الياء؛ لِمَا في الياء من اللين، والتاء من الهمس، ولأنّ الياء يُؤنّث بها كما يُؤنّث بالتاء، فعوضوها منها، ويدلّ على أنّ (التاء) عوض من (ياء الإضافة) أمران:

أحدهما: الوقف عليها بالهاء، ولو كانت ياء الإضافة مرادة، لكانت التاء متوسّطة، فلم يكن موقوفاً عليها، فلم يجز قلبها هاء.

الأخر: عدم جواز الجمع بينهما، فلا يقال: (يا أبتِ)، كما يقال: (يا ضاربتِ)، فإن قلت: فكسرة التاء تدلّ على إرادة الياء، فقد أجابوا: بأنّ كسرة التاء في (يا أبتِ)، و(يا أمتِ) ليست لأجل الياء، لكن لِمَا أرادوا تحريكها حرّكوها بحركة تجانس الياء وتناسبها، إشعاراً بأنّ التاء بدل من حرف يشبه الكسرة، ولذلك جعلوها -أعني الياء- علامة الجرّ كالكسرة، وهذه التاء للتأنيث..»^(١).

بعد البحث في شرحي النيّلي في المسألة المذكورة آنفاً، لاحظنا أنّه تحدّث عنها في التحفة دون الصفوة، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ المصنّف لم يعرض لها.

إنّ مسألة اتّصال التاء في كلمة أب، وأم، كما أسلفنا، لاقت رواجاً كبيراً عند النحويين واللغويين، ودليل ذلك قول أبي جعفر النحاس: «ويا أبت بفتح التاء مشكل

(١) التحفة الشافية: ١: ٢١٠.

في النحو، وفيه أقوال^(١)، وإلى ذلك أشار الفخر الرازيّ أيضًا، إذ يقول: «واعلم أنّ النحويّين طوّلوا في هذه المسألة، ومن أراد كلامهم؛ فليطالع كتبهم»^(٢)، ومن الجدير بالذكر أنّها وردت ثماني مرّات في القرآن الكريم^(٣).

ويبدو أنّ كلمة (أبت)، وردت في الشعر كثيرًا^(٤) إذا ما قيست بكلمة (أمت)، إذ وردت في شاهد شعريّ واحد^(٥).

وقد قيلت في (أبت وأمت) آراء عدّة منها ما نُسب إلى البصريّين الذين يرون أنّ التاء في أبت، وأمت بدل من الياء، قال الرضيّ: «قوله (يعني ابن الحاجب): (وقالوا: يا أباي ويا أمّي)، يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء تأنيث، هذا عند البصريّين، قالوا: والدليل على أنّها بدل منها أنّهم

(١) إعراب القرآن، النحاس: ١٩٠/٢.

(٢) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: ٤١٨/١٨.

(٣) يوسف، الآيتين: ٤ و ١٠٠، ومريم، الآيات: ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥، والقصاص: ٢٦، والصفّات: ١٠٢.

(٤) قال الشاعر:

يَا أَبْتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَلِإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا
ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: ١٠٩٢/٢، وشرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: ٤٣/٣.

وقال الشاعر:

يَا أَبْتَا وَيِّهَّ أَبُّهُ حَسَّنتَ إِلَّا الرِّقْبَةَ
ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش: ٣٥٣/١، ولسان العرب: ٢٥٣/١.

(٥) قال الشاعر:

يَا أُمَّتَا أَبْصَرَنِي رَاكِبٌ فِي بَلَدٍ مُسْحَنَفِرٍ لِأَغْبٍ
ينظر: سرُّ صناعة الإعراب: ٩٤/٢، ومجمع الأمثال: ٢١٠/١، وأمالى ابن الشجريّ: ٣٤٢/٢، وشرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك: ٤١٣، وحاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيّة ابن مالك، (أطروحة دكتوراه)، الطالب جابر بن عبد الله السريع: ١٤٨١/٢.

لا يجمعونَ بينهما، وإنَّها أُبدلت تاء التانيث؛ لأنَّها تدلُّ في بعض المواضع على التّفخيم، كما في علامة ونسابة، والأب والأمّ مظنَّتا التّفخيم، ودليل كونها للتانيث انقلاهما في الوقف هاء»^(١).

وكان أبو جعفر النّحاس من قبل قد عرض لرأي سيبويه قائلاً: «إذا قلت يا أبت بكسر التاء، فالتاء عند سيبويه من ياء الإضافة، ولا يجوز على قوله الوقف إلا بالهاء، وله على قوله دلائل، منها أن قولك: (يا أبت) يؤدّي عن معنى قولك: يا أبي، وأنّه لا يقال: يا أبة إلا في المعرفة، ولا يقال: (جاءني أبة) لا يستعمل العرب هذا إلا في النداء خاصّة، ولا يقال: (يا أبتّي)؛ لأنّ التاء بدل من الياء فلا يُجمع بينهما»^(٢)، وإلى ذلك ذهب العكبري^(٣)، فأصحاب هذا الرأي علّلوا لما ذهبوا إليه بعلتين، هما: الأولى: أنّ علّة إبدال الياء تاء هو عدم إمكان الجمع بينهما، أي بين التاء والياء في كلمة واحدة، والثانية كون التاء أحياناً تدلُّ على التّفخيم، وهذه الدلالة تناسب مقام الأب والأمّ.

وهناك رأي آخر يذهب أصحابه إلى أنّ التاء للتانيث، وليست عوضاً عن ياء، وقد نُسب هذا الرأي إلى الكوفيّين، قال الرضيّ: «وقال الكوفيّون التاء للتانيث وياء الإضافة مقدّرة بعدها، ولو كان الأمر كما قالوا لسمع يا أبتّي ويا أمّتي أيضاً»^(٤).

ومن النّحاة من يرى أنّ هذه التاء أصلها هاء، ومن أصحاب هذا المذهب الهرويّ، إذ يقول في أبت وأمّ: «قوله تعالى: ﴿يَتَأَبَّتْ لِمَ تَعْبُدُ﴾^(٥)، يُقال في النداء: يا أبه، ويا أبتا، ويا أبتّي، قال الفرّاء: الهاء فيها هاء وقفه، فكثرت في الكلام حتّى صارت

(١) شرح الرضيّ على الكافي: ١ / ٣٩١.

(٢) إعراب القرآن، النّحاس: ٢ / ١٩٠.

(٣) ينظر: إعراب القراءات الشّواذ، العكبريّ: ١ / ٦٨٠.

(٤) شرح الرضيّ: ١ / ٣٩١.

(٥) مريم: ٤٢.

آراء النحوا الاجتهادية عند تقّي الديق النيلي (ق٧هـ) في
شرحيه التحفة الشافية والصفوة الصفية

كهاء التأنيث، وأدخلوا عليها الإضافة^(١)، فحجّة من تبنّى هذا الرأي أن أصل التاء في أبت وأمت هاء عند الوقف عليها، ومن ثمّ أدّت بها كثرة الاستعمال إلى قلبها هاء تأنيث، وبعد ذلك أدخلوا عليها ياء المتكلم.

وهناك رأي آخر يذهب إلى أن أصل (يا أبت، ويا أمت) يا أبتى ويا أمتي، ثمّ حُذفت الياء ونابت عنها الألف، فأصبحت يا أبتا، ثمّ حُذفت الألف وحُرّكت التاء بالفتح^(٢)، وهذا الرأي قد ضعّفه الرضيّ، إذ يقول: «وهو ضعيف؛ لأنّ الألف خفيفة لا تستثقل فتحذف»^(٣).

ذكر أصحاب المذاهب الذين تحدّثوا عن المسألة المتقدمة عللاً عدّة لورود أبت وأمت بهذه الكيفية، منها عدم إمكان الجمع بين التاء وياء المتكلم التي تقع مضافاً إليه، وأيضاً لأنّها تدلّ في بعض مواضعها على التّفخيم الذي ينساق مع مقام الأب والأُمّ، ومنها أن أصل أبت (أبه)، ثمّ كثرت في الكلام فصارت هاء تأنيث، وعلل بعضهم بأنّ أبت وأمت أصلها أبتى وأمتي، ثمّ حُذفت الياء، وعوّضت بالألف، ثمّ حُذفت الألف وحُرّكت التاء بالفتحة؛ لتجانس الألف المحذوف، والنيليّ، وإن كان قد ذكر تلك العلل، ولكنّه تفرّد بعلّتين، لم يقلّ فيهما أحد من النحاة، وقد تجسّدتا بقوله: «فالتاء عوض من الياء؛ لِمَا في الياء من اللين، والتاء من الهمس، ولأنّ الياء يؤنّث بها كما يؤنّث بالتاء، فعوّضوها منها»^(٤)، وهذا يعدّ من قبيل التفرّد بالرأي.

(١) الغريبيّ في القرآن والحديث: ٤٠ / ١.

(٢) ينظر: تفسير معالم التنزيل، البغويّ: ٤٧٥ / ٢.

(٣) ينظر: شرح الرضيّ: ٣٩١ / ١.

(٤) التحفة الشافية: ٢١٠ / ١.

ثانياً: صلة الموصول

تعدُّ صلة الموصول مادَّة ذات قيمة عند النحاة، لأنَّها تأتي بعد مبهم لا يتمُّ معناه إلاَّ بها، ولأنَّها لا تصحُّ إلاَّ إذا توافرت فيها شروط.

قال النيلى: «والحقُّ أنَّ الصلة موضحة لأمر الموصول لا معرفة؛ لأنَّ (الذي) مبهم كأسماء الإشارة، وكما أنَّ أسماء الإشارة معارف مع كونها مبهمة، وتوضَّح الصفات أمرها، وكذلك صلات الموصولات كصفات أسماء الإشارة توضَّح أمرها، لا أنَّها معرفة لها؛ لأنَّها معارف وضعت مبهمة، وقد قدَّمنا أنَّه لا منافاة بين الإبهام والتعريف، وإنَّما المنافاة بين التوكيد والتعريف»^(١).

وقال في الصفوة الصفيَّة: «التحقيق في الأسماء الموصولة أنَّها معارف وتعريفها بالوضع لا بصلاتها، وأنَّ صلاتها ليست معرفة لها، بل هي مبيَّنة لإبهامها، وموضحة لها...»^(٢).

إنَّ القارئ لشرحي النيلى لا يلمس اختلافاً كبيراً فيما يتعلَّق بالمسألة المذكورة آنفًا، وما حصل من اختلاف فهو يعودُ إلى التنوع في استعمال المفردات، وفي تقديمها وتأخيرها، وما إلى ذلك، ومن هذه الاختلافات أنَّه في التحفة لَمَّا ذكر بأنَّ الصلة موضحة لأمر الموصول لا معرفة، قام بتشبيهها باسم الإشارة في كونه مبهمًا يحتاج إلى ما يوضَّح أمره، على حين في الصفوة لم نره قد ذكر هذا التشابه بين الموصولات وأسماء الإشارة.

(١) التحفة الشافية: ٥١١ / ٢.

(٢) الصفوة الصفيَّة: ٦٤٥ / ١.

ومّا يلاحظ أيضاً أنه في التحفة اكتفى بمفردة (موضحة)، على حين في الصفوة
أضاف عبارة (مبيّنة لإبهامها).

في التحفة ذكر عبارة «لا منافاة بين الإبهام والتعريف، وإنّما المنافاة بين التنكير
والتعريف»، لكنّه في الصفوة لم يورد مثل هذه العبارة.

يعرّف النحويّون الصلة بأنّها الجملة التي تُعيّن مدلول الاسم الموصول، وتُفصّل
ما أُجمل منه، ممّا تجعله كامل الإفادة، ويدلّنا هذا على أنّ الصلة لا يمكن أن يستغني
عنها موصول اسمياً كان أم حرفياً^(١)، «والجمل التي يُوصل بها على ضربين:
جملة مركّبة من فعل وفاعل، وجملة مركّبة من مبتدأ وخبر، وأمّا الظرف فهو
ينوبّ عن الجملة من الفاعل والفاعل، وكلّ ذلك يجوز أن يكون صلة للأسماء
الموصولة»^(٢)، واستعمل الخليل مصطلح الصلة بمعنى الزيادة^(٣)، واستعمله
سيبويه بمعنى الحشو^(٤)، والفراء من الكوفيّين استعمله بمعنى (الصلة، والحشو،
واللغو)^(٥).

وقد ذكر النحويّون شروطاً لصلة الموصول:

أحدها: أن تكون الصلة جملة، وذلك؛ «لأنّ الحكم على شيء بشيء: من مضمونات
الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله، ولما كان اقتضاء
الموصول للحكم وضعياً، لم يستعمل من جميع ما يتضمّن الحكم إلا ما يكون تضمّنه
له أصلاً، لا بالشبه، وهو الجملة، ويغني عنها: ظرف أو جار ومجرور منويّ معه فعل

(١) ينظر: النحو الوافي: ١/ ٣٧٣.

(٢) البيان في شرح اللمع لابن جنّي، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي: ٥٩١.

(٣) ينظر: العين: ٨/ ٣٤٩ و ٤٤٠.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٠٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١/ ٢٢ و ٥٨ و ١٧٦.

وفاعل هو العائد»^(١).

الآخر: أن الصلة يجب أن تكون معلومة ومعروفة، أي معهود معناها عند السامع في اعتقاد المتكلم قبل شروعه بذكر الموصول، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾^(٢) ^(٣).

الثالث: يجب أن تخلو الصلة من معنى التعجب؛ لأن من شأن التعجب أن يكون فيما لم يظهر سببه بالنسبة إلى المخاطب، وهذا يعني أن فيه إبهامًا خلاف التي يراد بها رفع الغموض.

الرابع: أن لا تفتقر إلى كلام قبلها، فإن كانت فاقدة لهذا الشرط لا يصح وقوعها صلة، مثال ذلك قولك: «عاد الذي لكنّه مسافر»^(٤).

الخامس: أن تكون الصلة جملة خبرية.

السادس: لا بد للصلة من ضمير عائد على الموصول، إمّا ظاهرًا، وإمّا مضمّرًا مقدّرًا، فإذا قلت: «سلمت على الذي في الدار»، فتقديره: الذي استقرّ في الدار»^(٥).

أمّا بالنسبة إلى وظيفة الصلة وعملها داخل الجملة، فقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ وظيفتها تعرّف الاسم الموصول قبلها، قال العكبري: «وإنما تعرّف هذه الأسماء بالصلوات؛ لأنّ الصلوات تخصّصها؛ لأنّ الصلة جملة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، وكلاهما خاصّ، فجزّياً مجرى الصفة المخصّصة نهاية التخصيص»^(٦).

(١) شرح الرضي: ٣/٧-٨.

(٢) الأحزاب: ٣٧.

(٣) ينظر: معاني النحو: ١/١٢٢.

(٤) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله الفوزان: ١/١٣٦-١٣٧.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ٣/١١، والبيان في شرح اللمع لابن جنّي: ٥٩٢.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/١١٦.

وقال ابن مالك أيضًا: «إن الصلة مُعرّفة، والموصولُ معرّف، فلا بدّ من تقدّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناها»^(١)، وردّ الرضويّ على من يدّعي أن الجمل نكرات، فكيف تعرّف وتخصّص، إذ يقول: «فإن قيل: إن الجمل نكرات، فكيف تعرّف الموصولات وتخصّصها؟ قلت: لا نسلم تنكير الجمل، كما تقدّم في باب الوصف، ولو سلّمنا أيضًا فالمخصّص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة، كما أنّ (رجل)، و(طويل) لا تخصّص في كلّ واحدٍ منهما على الانفراد، وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف، فالمقصود: أن تقييد الشيء بالشيء تخصّيص، وإن كان المقيّد به غير خاصّ وحده»^(٢).

ومّا تقدّم، اتّضح لنا أنّ رؤية النيليّ في شرحه كانت موحّدة، فلم نجد اختلافًا فيما يخصّ وظيفة صلة الموصول وعملها، وقد أشرنا في الموازنة إلى الاختلافات في استعمال الألفاظ وغيرها، والتي لا تعدّ اختلافًا في رؤيته.

وكما هو واضح من البحث في التراث النحويّ، أنّ النيليّ قد انفرد برأيه فيما يخصّ الوظيفة التي تؤدّيها صلة الموصول، فهو يرى في شرحه أنّ الصلة تكون موضّحة ومبيّنة لأمر الموصول، لا معرّفة، كما ذهب إلى ذلك العكبريّ وابن مالك والرضويّ، فهؤلاء العلماء يرون أنّها معرّفة للموصوف، وبذلك تفرّد النيليّ فيما ذهب إليه.

(١) شرح التسهيل، ابن مالك: ١/ ١٨٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش:

٢/ ٦٤٣، وهمع الهوامع: ١/ ٣٣٣.

(٢) شرح الرضويّ: ٣/ ٨.

ثالثاً : المخصوص بالمدح أو الذم في بيت زهير

جلب إعراب المخصوص بالمدح أو الذم الحيرة للنحاة، فتعددت تفسيراتهم له، فهناك من عدّه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره، وهناك من عدّه خبراً لمبتدأ محذوف، وبعضهم قال بأنّه مبتدأ حُذِف خبره، تقديره: الممدوح، ومن النحاة من رأى أنّه بدل من فاعل نعم وبئس، قال النيلي: «.. فتعيّن أن يكون المبتدأ محذوفاً، والتقدير: (نعم الرجل هو زيد)، والكلام على هذا جملتان، فكأنك لما قلت: (نعم الرجل) قيل لك: من الممدوح؟ هو زيد.

وقال قومٌ: لا يجوز أن يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف؛ لأنّ العوامل الداخلة على المبتدأ تدخل عليه، فتنصبه وترفعه، ومن جملتها أفعال القلوب التي لا يجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين، نحو (نعم الرجل وجدتك)، فالكاف مفعول أوّل، والجملة قبله في موضع المفعول الثاني، فلو كان المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، لكنت قد حذف أحد مفعولي أفعال القلوب، قال زهير^(١):

يَمِينًا لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَوَجِدْتُمَا
عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبرِّمٍ
ومنه: (نعم الرجل كنت)، و(نعم الرجل علمت).

فالتاء في (وجدتما) مفعول أوّل قامت مقام الفاعل، لبناء الفعل للمفعول، و(نعم السيّدان) هو المفعول الثاني.. أقول: ويحتمل أن يكون المخصوص بالمدح في بيت زهير

(١) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من شعراء المعلّقات، ينظر: خزانة الأدب: ٣٣٢/٢.

محدوفاً، ويكون (وجدت) بمعنى: أصبت، ويكون (كان) في (نعم الرجل كنت) تامّة، وكذا (علمت) بمعنى عرفت، والمخصوص بالمدح محذوف^(١).

وقال في الصفوة الصفيّة: «وإنّما قدّم رفعه بالابتداء على الوجه الآخر؛ لأنّ قومًا من المحقّقين يختارون رفعه بالابتداء، وأنشدوا قول زهير:

يَمِينًا لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا

فلو كان خبرًا لكان قد أدخل (وجدت) على خبر المبتدأ، فيكون قد حذف المفعول الأوّل، وأحد مفعولي (ظننت) لا يحذف، فوجب أن يكون قد دخلت على المفعول الأوّل الذي هو المبتدأ في الأصل، ويكون (نعم السيّدان) في موضع المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل.. وأقول: هذا ليس بشيء؛ لاحتمال أن يكون (وجدت) بمعنى (أصبت) كقولك: (وجدت الضالّة) إذا أصبتها، وهذه تتعدّى إلى مفعول واحد، فكأنّه قال: (نعم السيّدان أصبتما)^(٢).

الملاحظ على النيليّ في شرحه أنّه ذكر رأيه في مسألة المخصوص بالمدح أو الذمّ، فهو يرى أنّ المخصوص خبر لمبتدأ محذوف نحو: (نعم الرجل زيد)، فالتقدير عنده نعم الرجل هو زيد، على حين في الصفوة اكتفى بعرض الرأي المنسوب إلى بعض النحاة بأنّ المخصوص مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبره.

ويلاحظ أيضًا أنّه في التحفة ذكر بيت زهير كاملاً، على حين في الصفوة اكتفى بذكر صدر البيت فحسب.

(١) التحفة الشافية: ٧٩٩/٢-٨٠٠.

(٢) الصفوة الصفيّة: ١١٧/٢.

وأنه ذكر في التحفة مثالين بعد عرضه بيت زهير، ولم يذكر مثل ذلك في الصفوة.

لأسلوب المدح والذم عند النحاة ثلاثة أركان، هي فعلا المدح والذم (نعم، وبئس) ويدخلان على اسمين مرفوعين يسمّى الأوّل منهما الفاعل، والثاني المخصوص بالمدح أو الذم^(١)، والذي يهمنّا من هذه الأركان هو المخصوص بالمدح أو الذمّ، وهو الاسم المرفوع الذي يأتي بعد فعلي المدح والذمّ وفاعلها أو بعد التمييز، وقد يتقدّم على الفعل والفاعل، فيغني ذلك عن ذكره، نحو: (العلم نعم المقتنى والمقتنى) وهو قليل، والكثير مجيؤه متأخراً نحو: (نعم الرجل زيد)^(٢)، وقد يحذف المخصوص بالمدح أو الذمّ، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٣)، أي نعم العبد أيوب^(٤)، «وشرط المخصوص أيضاً أن يختصّ؛ لأنه للتخصيص بعد الإبهام، فلا يجوز (نعم الإنسان رجل) إلا أن تصفه بما يرفع الجهالة»^(٥)، وهذا يدلنا على أنّ فائدة المخصوص بالمدح أو الذمّ البيان والتفسير لما أهم من شأن الفاعل.

وقد تعدّدت آراء النحويين حول إعراب الاسم المخصوص بالمدح أو الذمّ، فسيبويه يرى أنّه مبتدأ والجملة الفعلية من نعم أو بئس وفاعلها في محلّ رفع خبر، إذ قال: «وأما قولهم: (نعم الرجل عبد الله)، فهو بمنزلة: (ذهب أخوه عبد الله)، عمّل نعم في الرجل ولم يعمل في عبد الله، وإذا قال: (عبد الله نعم الرجل)، فهو بمنزلة: (عبد الله ذهب أخوه)، كأنه قال: نعم الرجل، ف قيل له: من هو؟ فقال: عبد الله، وإذا قال عبد الله

(١) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، برهان الدين المطرزي: ٥٣٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٣٧-٣٣٩، واللمحة في شرح الملحة: ١/٤٠٩.

(٣) ص: ٤٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٤/٤٠١، وإرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك: ١/٥٧٦،

وشرح ابن عقيل: ٣/١٦٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٣٣.

(٥) شرح الرضوي: ٤/٢٥٤.

فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل^(١)، وقد ذهب إلى ذلك الأخفش^(٢)، وابن
الباذش، وابن خروف^(٣).

وأما المبرّد فقد ذهب إلى أن قولك: (نعم الرجل) تعني بذلك رجل محمود في
الرجال، وإذا قيل من هذا المحمود أو الممدوح؟ قلت: هو زيد، وهذا يدل على أن
المخصوص خبر لمبتدأ محذوف^(٤)، وممن قال بذلك الزجاجي^(٥)، وأبو عليّ الفارسي^(٦)،
وابن الحشّاب^(٧)، وابن عصفور^(٨).

وأجاز جماعة من النحاة أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف خبره^(٩)، وممن يرى
ذلك الرضي^(١٠). «وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل، ورُدَّ بأنه لازم،
وليس البدل بلازم؛ ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم»^(١١).

أما المحدثون فلم يأتوا بجديد بهذا الخصوص، فساروا على نهج القدماء، إذ يقول
عبّاس حسن في الآراء المتقدّمة: «تلك هي الأوجه الثلاثة المشهورة، ويلاحظ أن كلاً
منها قائم على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، مع الركافة والضعف، مع أن هناك

- (١) الكتاب: ١٧٦/٢ - ١٧٧.
- (٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٥٤/٤.
- (٣) ينظر: شرح التصريح: ٨٣/٢.
- (٤) ينظر: المقتضب: ١٤٢/٢.
- (٥) ينظر: الجمل، الزجاجي: ١٢١.
- (٦) ينظر: الإيضاح العضدي: ٨٧.
- (٧) ينظر: المرتجل: ١٤٣.
- (٨) ينظر: المقرّب: ٦٩، وشرح التسهيل: ١٧/٣.
- (٩) ينظر: التذليل والتكميل: ١٣١/١٠، وتوضيح المقاصد: ٩٢٢/٢.
- (١٠) ينظر: شرح الرضي: ٢٤٤/٤.
- (١١) شرح الأشموني: ٢٩٠/٢.

رأياً قديماً آخر أولى بالاعتبار؛ لخلوّه من تلك العيوب وغيرها، هو إعراب المخصوص بدلاً من الفاعل..»^(١).

وقد ضعّف بعض النحاة الرأي القائل بأنّ المخصوص خبر لمبتدأ محذوف، وحقّتهم في ذلك أنّه يتصب عند دخول النواسخ عليه^(٢)، واستشهدوا بقول زهير المتقدم ذكره على منعه^(٣).

قال ابن مالك: «فعلّم بهذا أنّ المخصوص لم يكن قبله ضمير، فيكون هو خبره، بل كان المخصوص مبتدأً محبّراً عنه بجمله المدح أو الذمّ، ومن لوازم كون المخصوص خبراً جواز دخول إنّ؛ لأنّ الخبر عنه عند من يرى صحّة ذلك جملة خبرية أوجب بها سؤال مقدر، وتوكيد ما هو كذلك بـ(إنّ) جائز»^(٤). وقال الرضيّ في ذلك أيضاً: «تقرّر بالدليل أنّ المخصوص مرتفع بالابتداء، وما بعده خبره، لا خبر مبتدأ مقدر، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدرًا، لم تدخل نواسخ الابتداء عليه مقدّمًا على فعل المدح أو الذمّ، ومؤخراً عنه، نحو: كنت نعم الرجل، و:

يَمِينًا لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا

عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبرِّمٍ

فإذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره، فلو كان الخبر باقياً على جمليته، لوجب أن يكون فيها عائد إليه، والاعتذار بكون ذي اللام جنساً مستغرقاً، وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد»^(٥). ويرى ناظر الجيش، وهو يناقش بيت زهير، أنّ نواسخ الابتداء

(١) النحو الوافي: ٣/٣٧٩.

(٢) ينظر: شرح الرضيّ: ٤/٢٤٤، وجمع الهوامع: ٣/٤٠.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠/١٣٣.

(٤) شرح التسهيل: ٣/١٧.

(٥) شرح الرضيّ: ٤/٢٤٤.

لا يمكن دخولها على مبتدأ واجب الحذف، وإذا كان الأمر كذلك، وجب عند دخول
الناسخ على نحو: (نعم الرجل عمرو)، و(بئس الرجل خالد) أن يكون المخصوص
مبتدأ كي تصحّ مباشرة الناسخ له^(١).

وأجاز بعضهم دخول النواسخ عليه، وفي هذا يقول ابن السراج: «ويدخلون
(الظنّ)، و(كان)، فيقولون: (نعم الرجل كان زيداً)، ترفع زيداً ب(كان)، ونعم الرجل
خبر (كان)، وهذا كلام صحيح، وكذلك: نعم (الرجل ظننت زيداً)، تريد: (كان زيدٌ
نعم الرجل)، و(ظننتُ زيداً نعم الرجل)»^(٢).

ومّا تقدّم، تبين لنا أنّ رؤية النيليّ كانت موحّدة في شرحه، وإن حصلت بعض
الاختلافات، فهي بمجملها لا تؤثر في المبنى العام لرأيه الذي عرضه بخصوص
المسألة.

والملاحظ بعد البحث أنّ النيليّ قد تفرّد برأيه في توجيهه لبيت زهير بن أبي سلمى،
فهو يرى أنّ المخصوص بالمدح في بيت زهير محذوف، ويكون (وُجدت) بمعنى:
أصبت، وهو بذلك يخالف جميع النحاة الذين تناولوا هذا البيت، ومنهم ابن مالك،
والرضي، وغيرهما.

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٥ / ٢٥٧٤.

(٢) الأصول، ابن السراج: ١ / ١١٨.

رابعاً: الجمع بين حروف العطف في بيت زهير بن أبي سلمى

يرى النحاة أن لكل حرف عطف دلالة خاصة، فالواو للجمع المطلق، والفاء للترتيب، و^{ثُمَّ} للترتيب مع التراخي، ولكن قد تتصل تلك الحروف مع بعضها، كما هو الحال في بيت زهير الذي سيأتي ذكره، وقد اختلف النحويون في توجيه هذا التركيب.

قال النيلي: «.. فأما قول الشاعر، أنشده الأخفش:

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوَى

فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا^(١)

فجمع بين (الفاء)، و(ثُمَّ) وبينهما تنافٍ لما تقتضيه (الفاء) من الاتصال، و(ثُمَّ) من الانفصال، فقد قيل: إنَّ الفاء زائدة، والذي أراه أنَّها للترتيب المتَّصل في الحكم، كأنَّ الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقيب إخباره بالحكم الأوَّل بلا مُهلة، وإن كان بين الحكمين في الوجود مهلة وتراخٍ^(٢).

وقال في الصفوة الصفيَّة: «.. فأما ما أنشده الأخفش:

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوَى

فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

(١) البيت لزهير من قصيدة مطلعها:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَا لِيَا
ينظر: ديوانه: ١٣٩.

(٢) التحفة الشافية: ٨٨٢/٢.

فأدخل (الفاء) على (ثُمَّ) مع اختلافها في التعقيب والمهلة والتراخي، فالجواب عنه أنّ كلّ واحد من الحرفين على بابه، أمّا (ثُمَّ) فتفيد التراخي، وأمّا (الفاء) فتفيد التعقيب، لكنّ (ثُمَّ) تُفيد التراخي في المعنى، وأمّا (الفاء) فتفيد التعقيب في لفظ المتكلم وحكمه، وذلك لأنّ إصباحه غادياً مترخياً عن مَبِيئته، وأمّا إخباره بالأمرين فلم يكن أحدهما مترخياً عن الآخر، لكنّه عَقِيْبُهُ، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(١)، فقال قوم: إنّ الإهلاك يكون بعد مجيء البأس، ومجيء البأس يكون متقدِّماً على الإهلاك، وذلك ينافي الترتيب المدعى في (الفاء).

قلت: لما أهلكها أخبر عَقِيْب ذلك بلا مهلة بمجيء البأس والحكم به، وقيل المراد بإهلاكها إرادة ذلك، أي: وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا عَقِيْب الإِرادَةِ^(٢).

يبدو أنّ صياغة المفردات وطريقة عرض المسألة، محور الحديث، في شرحي النيليّ قد شابها الاختلاف إلى حدّ ما، إذ بدأ مسألة التحفة بالقول بأنّ الشاعر جمع بين (الفاء)، و(ثُمَّ) وبينهما تنافٍ، لأنّ (الفاء) تقتضي الاتّصال، و(ثُمَّ) تقتضي الانفصال، على حين في الصفوة تباين استعماله للمفردات، إذ ذكر بأنّ الشاعر أدخل (الفاء) على (ثُمَّ) مع اختلافها في التعقيب والمهلة والتراخي، على خلاف ما في التحفة، فقد استعمل مصطلح الاتّصال والانفصال.

وقد نقل في التحفة رأي بعض النحاة المقتضي زيادة (الفاء) في بيت زهير، وبعد ذلك عرض رأيه في المسألة، ولم يتطرّق لذلك في الصفوة.

(١) الأعراف: ٤.

(٢) الصفوة الصفيّة: ١/٧٤٨-٧٤٨.

ويلاحظ أيضًا أنه ذكر في الصفوة دون التحفة أن (ثمّ) تفيد التراخي في المعنى.

ومن موارد اختلاف صياغة المفردات عنده أيضًا أنه قال في مسألة التحفة: «والذي أراه أنّها (يعني الفاء) للترتيب المتّصل في الحكم، كأنّ الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقيب إخباره بالحكم الأوّل بلا مهلة، وإن كان بين الحكمين في الوجود مهلة وتراخٍ». على حين في مسألة الصفوة قال: «وأما إخباره بالأمرين فلم يكن أحدهما متراخيًا عن الآخر، لكنّه عقيبه».

استشهد في الصفوة على كلامه بنصّ قرآنيّ مبارك، ولم يستشهد بذلك في التحفة.

وهناك آراء للنحاة في مسألة اتّصال حرفي العطف (الفاء، وثمّ) في بيت زهير بن أبي سلمى، فمنهم من يرى أنّ (الفاء) زائدة، قال الأخفش في زيادتها: «وزعموا أنّهم يقولون (أخوك فوجِد)، (بل أخوك فجهد) يريدون (أخوك وُجِد)، و(بل أخوك جُهد) فيزيدون الفاء»^(١).

واحتجّوا بأنّ قالوا: إنّ هناك شواهدَ نحويةً عديدة تدلّ على زيادتها، منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾^(٢)، قال ابن جنّي في حديثه عن بيت زهير، الذي يُعدُّ محور بحث هذه المسألة: «ومن زيادتها بيت أنشده أبو الحسن:

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتُّ عَلَى هَوَى

فثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

(١) معاني القرآن، الأخفش: ١/ ١٣٢، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٨٧، والمساعد على

تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٥٠، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٣٩.

(٢) المدّثر: ٤.

كانه قال: ثمّ إذا أصبحت أصبحت غاديا^(١)، فابن جنّي يعدّ الفاء في بيت زهير
زائدة، وإلى ذلك ذهب ابن هشام^(٢)، وقد استشهد ابن مالك على زيادتها^(٣) بقول
الشاعر:

يَمُوتُ أَنْاسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُمْ
وَيَخْذُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ^(٤)

وهناك من النحاة من يرى زيادة (ثمّ) في بيت زهير، والتقدير عندهم: (فإذا
أصبحت أصبحت غاديا) وقد احتجوا على جواز زيادتها بقوله تعالى: ﴿إِذْ تَحْسُونَهُمْ
بِأَذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا
تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ
عَنْهُمْ﴾^(٥)، وقد نقل سراج الدين الدمشقي عن أبي عليّ الفارسيّ قوله: «ويجوز أن
يكون الجواب (صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ)، و(ثمّ) زائدة، والتقدير: حتى إذا فشلتم وتنازعتم
وعصيتم صرفكم عنهم»^(٦).

ويرى الكوفيون أنّ زيادة (ثمّ) تعدّ كزيادة حري في العطف الفاء والواو،
واستشهدوا على ذلك بقول زهير الذي تقدّم ذكره، وعلى ذلك تأولوا قوله ﷺ:
﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾^(٧)،

(١) سرّ صناعة الإعراب: ٢٧٤/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١٥٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٦/٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تمهيد القواعد: ١٠٤٨/٢، وخزانة الأدب، البغداديّ:
٤٩٨/٨، وهمع الهوامع: ٣/١٩٤.

(٥) آل عمران: ١٥٢.

(٦) اللباب في علوم الكتاب: ٥/٥٩٩.

(٧) التوبة: ١١٨.

ف(ثُمَّ) في هذا النصِّ المبارك زائدة عندهم^(١)، ووافقهم على ما ذهبوا إليه الأَخْفَش^(٢).

وهناك رأي آخر قد نُسب إلى السيرافي لا أخاله ينهض إذا ما قيس بالرأيين السابقين، فهو يرى أن الأجود (فَثَمَّ) بفتح المثلثة، وذلك لكرهه توالي عاطفين في آني واحد^(٣)، وهذا بطبيعة الحال يُفضي إلى تغيير المعنى المراد في النصِّ الشعريِّ.

ومَّا سبق أتضح لنا أن رؤية النيلى في المسألة المتقدِّمة كانت واحدة في إطارها العامِّ، وحصول بعض الاختلافات في الاستعمالات اللَّفْظِيَّة، وفي الإطالة في الشرح أو في اختصاره، لا يمكن أن نعدَّها اختلافًا أو تناقضًا يُحسب عليه، وكذلك يلاحظ من عرض المسألة على التراث النحويِّ أن النيلى قد انفرد برأيه، فهو لم يقل بزيادة (الفاء) كما ذهب إلى زيادتها ابن جنِّي وابن هشام من بعده، ولم يقل بزيادة (ثُمَّ) كما يرى الكوفيون ووافقهم الأَخْفَش على ذلك، ولا بالرأي الذي قاله السيرافي بأنَّ الأجود (فَثَمَّ) بفتح المثلثة، فالنيلى يرى أن الفاء «للترتيب المتَّصل في الحكم، كأنَّ الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقيب إخباره بالحكم الأوَّل بلا مهلة، وإن كان بين الحُكْمَيْن في الوجود مهلة وتراخٍ»^(٤).

والذي أراه أن ما ذهب إليه ابن جنِّي هو الحقُّ؛ لأنَّ دلالة (ثُمَّ) تقتضي التعقيب مع التراخي؛ وذلك لأنَّ الفترة بين مبيته وإصباحه غاديًّا في بيت زهير تحتم حضور حرف العطف (ثُمَّ) لا (الفاء)؛ لوجود التراخي، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾

(١) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١٥-١٤/٥.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٥١/٢.

(٣) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٨/٣.

(٤) التحفة الشافية: ٨٨٢/٢.

بِاللّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿١﴾،
فوجود (ثمّ) في هذا النّصّ المبارك اقتضاها معنى الآية الكريمة، وهو التراخي والمهلة
بين الموتين والحياتين في قوله تعالى.



الخاتمة

يتضح من البحث في الآراء النحويّة الاجتهاديّة لتقي الدين النيلي في شرحه التحفة الشافية والصفوة الصفيّة، جملة من النتائج، يمكن إجمالها بالآتي:

١. كشف لنا البحث أنّ للنيلي جملة من الآراء الاجتهاديّة الجديدة، التي انفرد بها عن سائر النحاة الذين سبقوه، والذين عاصروه، وبها قد تكوّنت شخصيّة النحويّة المستقلّة.
٢. أظهر لنا البحث أنّ النيلي كان يعرض آراء النحويين ويناقشها، ويشير إلى أجادها، وأحياناً ينقدها، ويجدّد مواطن ضعفها، ومن ثمّ يعرض رأيه في المسألة بطريقة موضوعيّة.
٣. بيّن البحث من الموازنة بين قولي النيلي في الشرحين أنّ هناك نقاط التقاء، ونقاط افتراق في عرضه للمسائل النحويّة المتشابهة في الشرحين، ممّا يكشف عن نضجه العلمي، وبحثه الدائم عن الاجتهاد في الأحكام النحويّة.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان أثير الدين الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن أيّوب بن قيمّ الجوزيّة (ت ٧٦٧هـ)، المحقّق: د. محمّد بن عوض بن محمّد السهليّ، قسم من هذا الكتاب: الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمّد بن السريّ بن سهل النحويّ المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، المحقّق: عبد الحسين الفتليّ، الناشر: مؤسّسة الرسالة، لبنان، بيروت، (د.ت).
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمّد السيّد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النحويّ (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل

إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

• أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م.

• الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط ١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

• البيان في شرح اللمع لابن جنّي، إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علاء الدين حموية، دار عمّار، ط ١، ٢٠٠٢م.

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هندراوي، الناشر: دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط ١، (د.ت).

• تفسير معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي أبو محمد، دار طيبة للنشر والتوزيع، حققه وخرّج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة، وسليمان مسلم، ١٤٠٩هـ.

• تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محبّ الدين الحلبي ثمّ المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق:

آراء النحوا الاجتهادية عند تقيّ الديق النيليّ (ق٧هـ) في
شرحيه التحفة الشافية والصفوة الصفيّة

أ.د. علي محمّد فاخر، وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربيّة، ط١، ١٤٢٨هـ.

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، أبو محمّد بدر الدين حسن
ابن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المالكيّ (ت٧٤٩هـ)، شرح
وتحقيق: عبد الرحمن عليّ سليمان، أستاذ اللغويّات في جامعة الأزهر، الناشر:
دار الفكر العربيّ، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

• الجمل، للزجاجيّ، اعتنى بتصحيحه وشرح آياته: الشيخ ابن أبي
شنب، كليّة الأدب في الجزائر، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر،
١٩٢٦م.

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ
(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، الناشر، مكتبة
الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

• ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ عليّ حسن فاعور، دار
الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

• سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، الناشر:
دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

• شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ
الهمدانيّ المصريّ (ت٧٦٩هـ)، المحقّق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر:
دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحّار وشركاه، ط١٠،
١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصرى، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الاسترآبادي، منشورات قار يونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية، منشورات ناصر خسرو، طهران، إيران.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياتي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

آراء النحو الاجتهادية عند تقيّ الدير النيليّ (ق٧هـ) في
شرحه التحفة الشافية والصفوة الصفيّة

- الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفية، تقيّ الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيليّ، تحقيق: محسن بن سالم العميريّ، جامعة أمّ القرى، ط ١، ١٤١٥هـ.
- الغريين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمّد الهرويّ (ت ٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيديّ، قدّم له وراجعاه: أ.د. فتحي حجازي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربيّة السعوديّة، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) المحقّق: عبد السلام محمّد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغداديّ محبّ الدين (ت ٦١٦هـ)، المحقّق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن عليّ بن عادل الحنبليّ الدمشقيّ النعمانيّ (ت ٧٧٥هـ)، المحقّق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ عليّ محمّد معوّض، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- لسان العرب، محمّد بن مكرم بن عليّ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الأفريقيّ (ت ٧١١هـ) الناشر: دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.

- اللمحة في شرح الملحّة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ت).
- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢-٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط ١، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- المغرب في ترتيب العرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطَرَزِيّ (ت ٦١٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، (د.ت).

آراء النحوا الاجتهادية عند تقيّ الديق النيليّ (ق٧هـ) في
شرحيه التحفة الشافية والصفوة الصفيّة

- مغني اللبيب عن كتب الأعايب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمّد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقّق: د. مازن المبارك، محمّد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن ابن الحسين التيميّ الرازي الملقّب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- المقتضب، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ، أبو العبّاس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المحقّق: محمّد عبد الخالق عزيمة، مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٨هـ.
- المقرّب ومعه مثل المقرّب، عليّ بن مؤمن بن محمّد، الحضرميّ الإشبيليّ، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، المحقّق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوض، الناشر: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٨هـ.
- النحو الوافي، عبّاس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، ط١٥، (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراويّ، الناشر: المكتبة التوفيقيّة، مصر، (د.ت).

الرسائل والأطاريح

- التحفة الشافية في شرح الكافية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي (تق ٧هـ)، أطروحة دكتوراه، دراسة وتحقيق إمام حسن الجبوري، القاهرة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، دراسة وتحقيقاً، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريع السريّ، رسالة دكتوراه، قسم اللغويّات، كليّة اللغة العربيّة، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، إشراف: د. إبراهيم بن صالح العوفي، ١٤٣٩-١٤٤٠هـ.